

قرينة المخالفة وتطبيقاتها في النحو العربي

م.د موفق مجيد ليلو علي الحياوي
وزارة التربية - تربية محافظة ميسان

الملخص

كانت نظرية العامل هي البؤرة التي تأسست عليها نظرية النحو العربي، وكانت العلامة الإعرابية هي القرينة الأهم عند النحاة، فعرفوا الإعراب بأنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة المعربة، ولكن ذلك لا يعني أن النحاة أهملوا بقية القرائن التي تؤدي الى فهم النص، نعم كانت لدى النحاة إشارات واضحة إلى قرائن لفظية مثل الرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم، وقرائن معنوية كالإسناد والتبعية والنسبة والتخصيص والمخالفة.

تحاول هذه الدراسة الوقوف على مصطلح (النصب على الخلاف) عند القدماء، ومقارنته بـ (المخالفة) عند المحدثين، من خلال استقراء النصوص النحوية للوقوف على أثر هذه القرينة ودورها في فهم النص، وتطبيقاتها في أبواب النحو العربي، للتعرف على الجهد الكبير الذي بذله علماءنا ومدى اقترابهم الى ما توصلت إليه الدراسات الحديثة بهذا الشأن، متمثلة بتجربة د. تمام حسان ونظرية القرائن، حيث جعل المخالفة قرينة من القرائن النحوية المهمة.

المقدمة

شغلت مسألة الإعراب وارتباطها بالعامل النحاة القدماء، حيث ارتبط النحو بالإعراب ارتباطاً وثيقاً، حتى أنه لا يمكن الفصل بينهما، فعرف بعضهم النحو بأنه علم الإعراب، وكأنه ليس في النحو سوى الإعراب، غير أن هذا لا يعني أنهم أهملوا بقية القرائن التي تعين على فهم المعنى، فكانت هناك إشارات أخرى لقرائن لها دور مهم في فهم المعنى في الوقت الذي لا تغني فيه العلامة الإعرابية شيئاً، كما في الأسماء المبنية والمقصور وغيرها.

وكان سيبويه في نظرية العامل التي شيد على أساسها النحو قد عدّ العلامة الإعرابية هي القرينة الأهم - إن لم تكن الوحيدة - لفهم المعنى، وعلى خطاه سار النحويون، ولم يخرج عنهم إلا القليل ممن انتقدوها مثل ابن مضاء القرطبي (في القرن السادس الهجري)؛ ولكن الأمر ظل قيد النقد الجزئي الذي يدور داخل النظرية من دون أن يستطيع منها فكاكاً، إلى أن قدم د. تمام حسان كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، الذي أعاد فيه صياغة النظام النحوي العربي على أساس فكرة تضافر القرائن اللغوية في تحديد المعنى وعدم انفراد العلامة الإعرابية به، إذ عدها مجرد قرينه واحدة يمكن أن تختفي في بعض الأحوال، فلا تستطيع تحديد المعنى وهو ما يستلزم حسب رأيه - اللجوء إلى قرائن توضّح المعنى وتجليه، وقد حدّد د. تمام حسان عدداً من القرائن التي لا بدّ منها (مثل قرائن: الرتبة، التضام، الربط، الصيغة، البنية، النغمة وغيرها). ومن خلال هذه النظرية للنحو قدم نظاماً متماسكاً قوامه القرائن المعنوية واللفظية بعد أن كان النحو في نظر الدارسين تحليلاً إعرابياً فحسب.

ومن هنا فقد حاولت هذه الدراسة الموجزة لإحدى القرائن الفرعية التي تتطوي تحت قرينة التخصيص المعنوية وهي (المخالفة) التي ارتبطت بمصطلح (النصب على الخلاف أو الصرف) وهو مصطلح كوفي. أشار البحث أولاً إلى مصطلحات النصب على الخلاف أو الصرف، والقرينة ثم المخالفة والقيم الخلافية، ثم ذكر بإيجاز القرائن النحوية وأنواعها، تلتها الإشارة إلى فكرة (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد). ثم عرّج البحث على المخالفة وتطبيقاتها في أبواب النحو، كالاختصاص والظرف والفعل المضارع والاستثناء والتعجب وكم الخبرية والاستفهامية، ثم ختم البحث بخاتمة تتضمن أهم نتائج البحث.

المبحث الأول

الخلاف والمخالفة - في المصطلح

ثمّة مصطلحات تشارك فكرة المخالفة في المعنى، بل شكّل بعضها أساساً لنظرية تضافر القرائن عن د. تمام حسان، وهي - بلا شكّ - تحتاج الى إيضاح قبل الإشارة الى قرينة المخالفة، ومنها: النصب على الخلاف أو الصرف والقيم الخلافية وتعدد المعنى الوظيفي، وسيقف عليها البحث بإيجاز محاولاً تقديم تصوّر واضحٍ عنها.

النصب على الخلاف^(١)

مصطلح الخلاف أو النصب على الخلاف من المصطلحات الكوفية البغدادية كما يرى د. مهدي المخزومي، وقد «كان البصريون يسخرون من النصب على الخلاف ويتحاملون في استمساكهم به، وكان الكوفيون يقولون بالنصب على الخلاف في مسائل:

الأولى: مسألة الخبر إذا كان ظرفاً نحو: البحر وراءكم والعدو أمامكم.

الثانية: مسألة المفعول معه، نحو: صحوّت وطلوع الشمس. وسرت وشاطئ النهر.

الثالثة: الفعل المضارع المقترن بالفاء، أو الواو، أو المسبوقات بنفي أو طلب.

الرابعة: مسألة افعّل في التعجب، نحو: ما أجمل المنظر بعد المطر»^(٢).

وكما ذكرنا سابقاً أنّ هذا المصطلح يرادف (الصرف) الذي أشار إليه الفراء (٢٠٧هـ) في (معاني القرآن)، ويعرفه بقوله: «الصرف: أن يجتمع الفعلان بالواو، أو ثم، أو الفاء، أو أو، وفي أوله جحد أو استقهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستقهام ممتنعاً أن يكرر في العطف، فذلك الصرف»^(٣).

والخلاف في النحو هو «أن يكون الثاني في غير حكم الأول»^(٤)، أما مصطلح (الصرف) فهو أخص من الخلاف، ومجاله الفعل وليس الاسم كما يرى الفراء، وإن يكاد المصطلحان يترادفان عند الكوفيين وأغلب الدارسين^(٥).

ويرى الدكتور المخزومي «أنَّ القول بالخلاف ليس من أوضاع الكوفيين أو ليس من مبتكراتهم؛ لأنَّهم كانوا- في أكبر الظن- قد تصيّدوه من مقالة الخليل (١٧٥هـ) في نصب المستثنى بـ(الـ)، فقد كان يقول: المستثنى هنا، مخرج مما أدخلت فيه غيره»^(٦).

وهكذا في بقية المواضع التي أشار إليها النحاة في النصب على الخلاف، من ذلك مثلاً ما جاء في كتاب سيبويه:

- ١- نصب الحال والتمييز «باب ما ينصب؛ لأنَّه قبيح أن يكون صفة»^(٧).
 - ٢- «باب ما ينتصب؛ لأنَّه ليس من اسما قبله، ولا هو هو»^(٨).
 - ٣- «باب هذا شيء ينتصب على أنَّه ليس من اسم الأول ولا هو هو»^(٩).
 - ٤- ثم يذكر سيبويه أخيراً في نهاية هذا الباب قوله: «اعلم أنَّ جميع ما ينصب في هذا الباب ينصب على أنَّه ليس من اسم الأول ولا هو هو»^(١٠).
- فمثلاً في نصب الظرف على الخلاف إنَّما ينصب؛ «لأنَّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنَّك إذا قلت: زيد قائم وعمرو منطلق، كان (قائم) في المعنى وهو زيد، ومنطلق في المعنى هو عمرو، فإذا قلت: زيد أمامك، وعمرو وراءك لم يكن أمامك في المعنى هو زيد ولا (وراءك)، في المعنى هو عمرو... فلمَّا كان مخالفاً له نصب على الخلاف»^(١١).
- إنَّ القول بالخلاف في هذه المواضع وغيرها يعني الدارسين من القول بالعامل وتصيده ويخفف عن الدارس بعض ما أثقله به المناطق من النحويين، ويخسِّصه من كثير من المجالات، بل لعلَّ الأخذ يكون وسيلة من وسائل التفسير الذي ينشده الدارسون المحدثون^(١٢).

المخالفة

تشير المعجمات العربية إلى أن مادة (خلف) لغة تشير إلى معانٍ عديدة، فخُلِفَ نقيضُ قُدِّمَ، ومنه: هؤلاء خُلِفُ سوءٍ، والرَّدِيُّ من القول. والخَلْفَةُ: الاسم من الاختلاف أو مصدر الاختلاف، أي التردد. قال تعالى: {جَعَلَ أَلْيَلٍ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً} (١٣)، ورجل خالفة: كثير الخلاف، والخوالف: النساء. قال تعالى: {رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ أَلِّ خَوَالِفٍ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ} (١٤). والخلاف: المخالفة، ويُقال: خالفها إلى موضع كذا: لازمها، وتخالف تأخر. والخالف المتأخَّر لنقصان

أو قُصُورٍ كالمُتَخَلِّف. والخالفة عمودُ الخيمةِ ويكنى بها عن المرأة لتخلُّفها عن المرتحلين، وجمعها خَوَالف، والخَلْفُ يجيءُ بمعنى البذل والخلافة. وقد خالَفَهُ مخالَفَةً وَخِلَافًا. وخالَفَهُ إلى الشيء: عصاه إليه أو قصده بعدما نهاه عنه^(١٥). والخُلْفُ والخَالِفُ والخالفة: الفاسدُ من الناس والهَاءُ للمبالغة. ولم يجيء، فاعل مجموعًا على فواعل إِلَّا قولهم: إِنَّهُ لَخَالِفٌ مِنَ الخَوَالفِ، وهالكٌ من الهَوَالِكِ، وفارسٌ مِنَ الفوارس^(١٦).

وأما في الاصطلاح فقد ارتبط مفهوم المخالفة بمصطلح (الخلاف أو النصب على الخلاف)، ويشير د. تَمَّام حَسَّان إلى معنى المخالفة بأنها «مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية يجعلها قرائن معنوية على الاعرابيات المختلفة»^(١٧). فالمخالفة قرينة فرعية تنضم تحت قرينة التخصيص المعنوية، التي تضم منصوبات الأسماء، وأعني بهذه القرائن:

- ١- التعدية: للمفعول به.
 - ٢- الغائية: وتشمل المفعول لأجله والمضارع بعد اللام غائية العلة وغائية المدى وكى والفاء ولن وإذن الخ.
 - ٣- المعية: المفعول معه.
 - ٤- الظرفية: المفعول فيه.
 - ٥- التحديد والتوكيد: للمفعول المطلق.
 - ٦- الملايسة: الحال.
 - ٧- التفسير: التمييز.
 - ٨- الإخراج: الاستثناء.
 - ٩- المخالفة: الاختصاص وبعض المعاني الآخر.
- فمن ذلك ما جاء في تفسير معنى الاختصاص في النحو، فالنحويون يجعلون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولاً لفعل محذوف تقديره أخصُّ أو أعني.

ويرى د. تَمَام حَسَّانُ إِنَّ «هذا التقدير ينقل وجوب الاستتار من الضمائر إلى الأفعال، وإنَّما الذي يبدو لي هنا أَنَّ القيمة الخلافية المراعاة في نصب هذا الاسم هي المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب هنا»^(١٨). ثم يضرب د. تَمَام حَسَّانُ مثالا لذلك بجملتين:

نَحْنُ الْعَرَبُ نُكْرَمُ الضَّيْفَ وَنُغَيِّثُ الْمَلْهُوفَ.

نَحْنُ الْعَرَبُ نُكْرَمُ الضَّيْفَ وَنُغَيِّثُ الْمَلْهُوفَ.

فالعرب في الجملة الأولى خبر وما بعده مستأنف، والعرب في الجملة الثانية مختص وما بعده خبر ولو اتَّحد المعنى لآتحد المبنى، فأصبحت الحركة واحدة فيهما ولكن إرادة «المخالفة بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أَنَّ هذا خبر وهذا مختصّ. إِنَّ المخالفة من قبيل القيم الخلافية، ونضيف هنا أَنَّ المخالفة قرينة معنوية فقط، ولكن القيم الخلافية أعمُّ من أن تكون معنوية فكما نلاحظ القيم الخلافية بين المعنى والمعنى نلاحظها كذلك بين المبنى والمبنى فإنَّها تصبح قرينة لفظية لِأَنَّ المبنى يتحقق بالعلامة والعلامة لفظ»^(١٩). والنحويون يقولون بإضمام الفعل في مواضع أخرى كالإغراء والتحذير وبعد (إِنَّ وَإِذَا الشرطيتين، إذ لم يجيزوا مجيء الاسم بعدها وليس في الاختصاص فقط.

وبناءً على هذا القول نرى أَنَّ القيم الخلافية تقع في النظام الصوتي والصرفي والنحوي، وأمَّا المخالفة فهي قرينة فرعية من قرينة التخصيص المعنوية، فبين الاثنين عموم وخصوص، فكل مخالفة هي قيمة خلافية وليس العكس. فالقيم الخلافية طائفة من المقابلات للتفريق بين الصوت وآخر ولو من جهة واحدة على الأقل، وقد يكون من أكثر من جهة، ثم أَنَّهُ «قد يَفْرَقُ بين مبنى ومبنى أو معنى ومعنى»^(٢٠)، أو بين الأساليب كالخبر مقابل الإنشاء والمدح مقابل الذم.

القيم الخلافية

لابدَّ من الإشارة إلى مفهوم القيم الخلافية الذي ذكره د. تَمَام حَسَّانُ في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، والذي يبدو أَنَّ هذا المصطلح وإنَّ لم يكن موجوداً بهذا اللفظ، غير أَنَّ هناك إشارات ومصطلحات قريبة إليه في المعنى، من أهمها ما ذكره عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) في (دلائل الإعجاز) في إشارته إلى أوجه التشابه والاختلاف في أَنَّ «مدار النظم على معاني النحو وعلى

الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الوجوه والفروق كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية، ولا نجد لها ازدياداً بعدها»^(٢١).

ولعل في تلك العبارة تأكيداً من عبد القاهر على وجوه الاختلاف، وما هي الا إشارة ذكية إلى القيم الخلافية، كما أن هناك إشارات أخرى وردت في كتاب (معاني القرآن) للفراء مصطلح الصرف، في قوله تعالى: {يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (٢٢)، قال: «وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون من الصرف، فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف، كقول الشاعر:

لا تته عن خُلقٍ وتأتي مثله عارٌ عليك - إذا فعلت - عظيم^(٢٣)

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سمي صرفاً إذا كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله»^(٢٤).

ومصطلح الخلاف الذي يرادف مصطلح الصرف عند الفراء هو من المصطلحات الكوفية والذي يعني «مخالفة الثاني للأول في الحكم ومن ثم عدم إتباعه له من الإعراب»^(٢٥).

وبهذا نرى أن القيم الخلافية عموماً، والمخالفة خصوصاً، قد وردت في كلمات الأقدمين، ولكن ليس بهذا المصطلح المقرر لدى د. تمام حسّان، وإنما بمصطلحات قريبة ومرادفة له في المعنى (كالفروق) أو الخلاف أو الصّرف أو النّصب على الخلاف، وهذا ما يؤكد د. مهدي المخزومي أيضاً^(٢٦).

تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد

أشار د. تمام حسّان إلى فكرة مهمة بعنوان (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد)، ويعني بها «إنّ المعاني الوظيفية التي تعبّر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعددية والاحتمال فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأنّ يعبّر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقّق بعلامة ما في سياق ما، فإذا تحقّق المعنى بعلامة أصبح نصّاً في معنى واحد بعينه تحدّد القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء»^(٢٧).

فالمصدر فمثلاً ينوب عن الفعل نحو ضرباً زيد.

ويؤكد الفعل كضربته ضرباً.

ويبين سببه كضربته ضرباً.

وينوب عن اسم المفعول نحو: {يَدْمُ كَذِبٌ} (٢٨)

وعن اسم الفاعل مثل {أَصَّيخَ مَاؤُكُمْ غَوَّرًا} (٢٩).

ويكون بمعنى الظرف نحو (أتيك طلوع الشمس) ... وهلم جرا (٣٠)

وكذلك اسما الزمان والمكان والصفات وبعض الأفعال التي تنقل الاسمية يشكر ويعمر ويعيش وغيرها. كما أن بعض الأدوات صالحة لهذه الأمور أي «تكون الواحدة منها لعدد من المعاني مثل (ما) تكون موصولة ونافية وكافة ومصدرية وظرفية واستفهامية وتعجبية وشرطية» (٣١).

وما يحدّد معناها هو السياق ومجموعة القرائن الأخرى كالتنغيم والرتبة مثلاً، فضلاً عن مقابلتها مع استعمالاتها المتعددة ومخالفاتها.

فمن خلال ملاحظة وجود التشابه والفروق، والذي يُظهر اختلاف المعنى، ومن ثمّ اختلاف المبنى. وكذلك «الصيغ صالحة لهذا التعدد والاحتمال، ويكفي أن ننظر في معنى صيغة مثل (افعل) لتجد أن معناها للتعددية ومصادفة الشيء على صفة... والإزالة وصيرورة الشيء ذا شيء والدخول في شيء والاستحقاق والتعريض والتمكين» (٣٢)، وهذا الأمر يسري في مباني التصريف ومباني القرائن ومباني الجمل، «وكذلك المنصوبات التي يتغيّر المعنى برفعها في النحو وعد الله حقاً وسقياً لك ورعياً، ورأسك والسيف، والبدارَ البدارَ، ونذلاً زريق المال الخ» (٣٣).

فهذه الكلمات وهي منصوبة تعطي معنى خالصاً في المفعولية، أي تكون مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً به، ولها معنى آخر في حال الرفع فتكون خبراً أو مبتدأ أو اسم كان أو خبراً له أو خبراً لـ (إنّ) أو أخواتها أو فاعلاً أو نائب فاعل الخ. وتغيّر المعنى الوظيفي لهذه الكلمات يؤدي إلى اختلاف المبنى، «ولو اتحد المعنى لأتحد المبنى فأصبحت الحركة واحدة فيهما، ولكن إرادة المخالفة بينها كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة» (٣٤).

نظرية (تضافر القرائن)^(٣٥)

القرينة لغةً : جاء في معنى القرين بأنّه: المُقارن والمُصاحب، وَقَرَنَ بين الحَجِّ والعُمْرة: جَمَعَ^(٣٦)، وذكر صاحب المفردات في مادة (قرن): «الاقتران كالازدواج في كونه اجتماع شيئين أو أشياء في معنى من المعاني^(٣٧)، قال تعالى: {أَوْ جَاءَ مَعَهُ آلَ مَلِكَةٍ مُّقَرَّنِينَ}^(٣٨)، فهو قرين وجمعه قرناء، قال تعالى: {وَقِيصُّ نَا لَهُمْ قُرْنَاءُ}^(٣٩). ويرد معنى قرن للإشارة الى معان كثيرة منها: الوصل والجمع والشد والربط والمصاحبة والتلازم والالتقاء والروابط^(٤٠).

وفي الاصطلاح: أمرٌ يشيرُ إلى المطلوب. وهي أمّا حالية، أو معنوية، أو لفظية، نحو ضرب موسى عيسى، وضرب من في الغار من على السطح. فإنَّ الإعراب منتقٍ فيه، بخلاف: ضربتُ موسى حُبلى، وأكل موسى الكمثرى، فإنَّ في الأولى قرينةً لفظيةً، وفي الثانية قرينة حالية^(٤١).

لقد تأسست فكرة تضافر القرائن عند د. تمام حسان على التراث اللغوي والبلاغي، فقد كانت النواة الاولى لهذه الفكرة هي إشارات عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) ومصطلحاته في دلائل الاعجاز (النظم، البناء، التعليق، الترتيب) متأثراً أيضاً بالنظرية السياقية لأستاذه فيرث. ومع المنعطف المهم في الدراسات اللسانية بعد سوسير، توجّه الباحثون الى الدراسة العلمية للغة، فقَدَمَ د. تمام حسان فكرته على أساس أنّ «كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يُعنى أولاً وأخيراً بالإجابة عن (كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدّى هذا النوع من الإجابة الى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد منهجاً علمياً، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين»^(٤٢). وملخص الفكرة أنّ الإعراب وحده لا يكفي لتفسير المعنى، بل نحتاج الى جملة من القرائن اللفظية التي تعين على فهم المعنى، بعيداً عن (خرافة) العامل النحوي - كما يسميها قائلًا: « وفي رأيي - كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال - أنّ التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأنَّ فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية»^(٤٣).

إنَّ تلك العلاقات بين المعاني النحوية بوساطة ما يسمى بالقرائن اللفظية أو المعنوية أو الحالية هي ما تتكئ عليها فكرة التعليق لدى عبد القاهر الجرجاني (٤٧٦هـ) في إشاراته إليها^(٤٤).

ونحن نعلم أنّ الغاية التي يسعى إليها الناظر في النص هي فهم النص؛ ليصل بوساطتها إلى تحديد المبنى، أمّا ما هو أكثر صعوبة من ذلك دون شك، فهو القفز العقلي من المبنى إلى المعنى؛ لأنّ ذلك يحتاج إلى قرائن معنوية وأخرى لفظية، يصدق على كليهما اصطلاح (القرائن المقالية)^(٤٥).

فالقرائن مجموعة أمور تساعد في فهم المعنى وانتقال الذهن من المبنى إلى المعنى، ولذا فإنّ حذف القرينة يؤدي إلى إطلاق المعنى، فالقرائن مقيدات ومخصّصات للمعنى.

وقرائن التعليق- كما يرى د. تمام حسان- تقسم إلى: حالية (تعرف من المقام)، ومقالية، وهذا الأخيرة تقسم إلى: معنوية، ونعني بها ما ليس لها لفظ من الكلام، وتضمّ:

١. علاقة الإسناد: ونعني بها العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل أو نائبه^(٤٦). وتعني ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي وجه يحسن السكوت عليه أو نسبة أحد الجزأين إلى الآخر عموماً^(٤٧).

٢. علاقة التخصيص: وتعني نحوياً تقليل الاشتراك الحاصل بين النكرات^(٤٨)، وهي قرينة كبرى تحتها فروع، وهي نوع من التقييد للعلاقة الإسنادية يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة^(٤٩)، وعلاقاتها: (التعدية والمعنية والغائية والظرفية والملابسة والتفسير والمخالفة والتحديد والإخراج).

٣. علاقة النسبة: وهي إيقاع التعليق بين شيئين. وهي قرينة معنوية كبرى للجار والمجرور والمضاف إليه ونسبة حرف الجر بما تتضمنه من معان وفرقها عن التخصيص في أنّ التخصيص تقييد والنسبة إلحاق وتصل المعاني في قرينة النسبة (أي معاني حروف الجر مع الإضافة إلى ثلاثين معنى^(٥٠)).

٤. التبعية: وهي قرينة كبرى معنوية تدرج تحتها التوابع (العطف والنعت والتوكيد والبدل)^(٥١).

وأخرى لفظية: وتضمّ (الإعراب والترتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتثنية).

ويتحدد المعنى بتضافر مجموعة من القرائن في النص لتأدية الغرض المطلوب منه.

المبحث الثاني

قرينة المخالفة في أبواب النحو

ذكر النحاة أبواباً للنصب على الخلاف في النحو العربي وأهمها:

- ١- الظرف الواقع خبراً.
- ٢- خبر ليس وما الحجازية ولات ولا وإن.
- ٣- المفعول معه.
- ٤- الفعل المضارع الواقع بعد وواو المعية.
- ٥- الاستثناء.
- ٦- التمييز.
- ٧- الحال.

وقد توسّع د. تمام حسان في هذا الباب، وقام بتوظيف هذه الفكرة في أبواب مختلفة متكئاً في ذلك على أقوال النحاة وتوجيهاتهم، ومنها: الاختصاص، وكـ الاستفهامية والخبرية، والتعجب.

الظرف الواقع خبراً

يقع الظرف خبراً للمبتدأ، و«ذهب الكوفيون الى أنّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ، نحو: زيد أمامك، وعمر وراءك، وما أشبه ذلك. وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنّه ينتصب؛ لأنّ الأصل في قولك: أمامك زيد، حلّ أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل. وذهب البصريون الى أنّه ينتصب بفعل مقدّر، والتقدير فيه: زيد استقرّ وراءك، وذهب بعضهم الى أنّه ينتصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير: زيد مستقرّ أمامك، وعمر وراءك»^(٥٢).

وما يهمنا هو استدلال الكوفيين، إذ يرون بأنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، فعندما نقول: زيد قائم، فإنّ قائم هو نفس زيد في المعنى، وهذا لا يكون في الظرف الواقع خبراً، فنصب على الخلاف.

فهو عامل معنوي يجنبنا الخوض في تأويلات التقدير واختلافاته بقطع النظر عن عدم قبوله من لدن كثير من النحاة، وهو نظير الابتداء الذي يرفع المبتدأ عند النحاة ، وإذا صحَّ ذاك صحَّ هذا. غير أن الانباري يتبنى رأي البصريين- كعاداته- مرجحاً التقدير في ناصب الظرف بدعوى أنَّ الظرف الواقع خبراً مثلما يخالف المبتدأ فإنَّ المبتدأ يخالفه أيضاً والخلاف من جهتين لا جهة واحدة.

الاختصاص

التخصيص والاختصاص والخصوصية والتخصص، تفرَّد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة وذلك خلاف العموم والتعمُّم والتعميم^(٥٣).

واصطلاحاً: تخصيص حكم عُلقَ بضمير بما تأخَّر عنه من اسم ظاهر معرَّف^(٥٤). وغرضه توضيح الضمير وتبيينه، ولذلك لا يجوز هنا أن نذكر الا اسماً معروفاً كما يقول سيبويه^(٥٥).

وأما بواعثه: فهي الفخر والتواضع وبيان المقصود بالضمير.

وليس المقصود هنا دراسة الاختصاص بوصفه باباً من أبواب النحو، وإنما دراسة القيمة الخلافية أو المخالفة بعد مقابلته مع الأساليب الأخرى. فمن ذلك مثلاً أن نقول:

نحنُ العربُ نكرمُ الضيفَ.

نحنُ العربُ نكرمُ الضيفَ.

فالعرب في الجملة الأولى اسم مرفوع، وفي الثانية اسم منصوب على الاختصاص، ومن خلال المقابلة بين الجملتين تظهر القيمة الخلافية مع تضافر مجموعة قرائن أخرى وفقاً لفكرة (تضافر القرائن). «ومن قبيل اعتبار المخالفة قرينة معنوية إننا لا نحسُّ ارتياحاً إلى تفسير النحاة لمعنى الاختصاص، إذ يجعلون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولاً لفعل محذوف تقديره أخصُّ أو أعني، ومع أنَّ تقدير أخصُّ منسجم مع اعتبار الاسم المختص من قبل ما يدخل تحت عنوان التخصيص، إلَّا إنَّني أحسُّ عزوفاً تاماً من هذا التقدير الذي ينقل مبدأ وجوب الاستتار من الضمائر إلى الأفعال»^(٥٦).

الفعل المضارع بعد (الفاء والواو و أو)

المعروف أنَّ (أن) تنصب- وهي واجبة الحذف- الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نفي محض، أو طلب محض، فمثال النفي: ما تأتينا فتحدثنا، وقد قال تعالى: {لَا يُقْضَىٰ عَلَيَّهِمْ فَيَمْوُتُوا} ^(٥٧). ومعنى كون النفي محضاً: أن يكون خالصاً من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصاً منه وجب رفع ما بعد الفاء. ومثال الطلب وهو يشمل: (الأمر، النهي، الدعاء، الاستفهام، العرض، التخصيص، والتمني) ^(٥٨).

وهذا النصب بـ(أن) المضمرة بعد الواو وكذلك الفاء، إذ دلت على المصاحبة أي بمعنى(مع)، وأما إذا أردت التشريك بين الفعلين، أو أردت جعل ما بعد الواو خيراً لمبتدأ محذوف، ولهذا جاز في ما بعد الواو وفي قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن "ثلاثة أوجه:

الأول: الجزم على التشريك بين الفعلين.

الثاني: الرفع على إضمار مبتدأ أي وأنت تشرب.

الثالث: النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما أي لا يكون منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن فينصب بـ(أن) مضمرة.

إنَّ النظر في هذه الجمل وتغير حركة الفعل رفعاً ونصباً وجرّاً تؤدي إلى تغير المعنى، إذن فبالإمكان النظر إلى المعاني، ومن خلال المقابلة بين هذه المعاني استدلنا القيمة الخلاقية على مبان مختلفة فلو اتحدت المعاني لاتحدت المباني، ولم نعد بحاجة إلى تأويل المضمرات، فمن خلال قرينة المخالفة والعلامة الإعرابية مثلاً تظهر المعاني المختلفة بتعدد الحركات فهذا مرفوع والآخر منصوب وغيره مجزوم ولكل منهم معناه.

المستثنى

الاستثناء: هو الإخراج بالآ أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل، وله أدواتهي إلا، غير سوى، خلا، عدا، حاشا وغيرها^(٥٩).

والاستثناء على أقسام فهو تام ومفرغ، والتام ينقسم إلى قسمين: متصل منقطع، فالمتصل ما كان المستثنى فيه بعضاً من المستثنى منه، وحكمه وجوب النصب سافر الرجل الا سعيد .

والمنقطع ما كان المستثنى فيه ليس بعضاً من المستثنى منه {فَسَجَدَ آلَ مَلِكَةٍ كُلُّهُمْ} أَجَّ مَعُونَ ٣٠ إِلَّا إِبْرَاهِيمَ} ^(٦٠). والمفرغ: وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه: ما حضر الا سالم .

ومن خلال الاستثناء وبالأخص المنقطع وتغير حركة المستثنى، والمقابلة بين الجملتين يمكن استفادة قيمة خلافية. فمن ذلك أن نقول: ما قام القوم الا حماراً، تعين النصب عند جمهور العرب ولا يجوز الإتيان، وأجازه بنو تميم. فنقول: ما قام القوم الا حماراً. وما ضربت القوم الا حماراً، وما مررت بالقوم إلا حمار ^(٦١).

وقد مر بنا في الحديث عن النصب على الخلاف اقوال سيبويه في نصب المستثنى أنه «إنما نصب المستثنى هنا؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره» ^(٦٢) وقوله: «اعلم أن جميع ما ينصب في هذا الباب ينصب على أنه ليس من اسم الاول، ولا هو ولا هو» ^(٦٣) .

وهذا الأمر يؤكد د. مهدي المخزومي في قوله: «إن المخالفة بين المستثنى وما قبله في الحكم أبين منها في جميع تلك المواضع التي قيل أنها منصوبة على الخلاف» ^(٦٤) .

التعجب

استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو اقل نظيره^(٦٥)، للتعجب عبارات قياسية وأخرى غير قياسية، فأما القياسية منها فصيغتان: افعل به وما افعله. وأما غير القياسية لله دره وسبحان الله وغيرها.

ولا يصاغ التعجب الا من كل فعل ثلاثي، تام، مثبت، متصرف، مبني للمعلوم، قابل للتفاوت، ليس الوصف منه على افعل^(٦٦).

وقد نصب على الخلاف؛ لأنّه خبر عن (ما)، ولم يكن هو (ما) في المعنى فلذلك نصب وبيان ذلك أنّ (أجمل) في قولنا: ما أجمل المنظر هو خبر المبتدأ، ولكنّه ليس المبتدأ في المعنى فلذا كان مخالفاً له النصب^(٦٧).

والنحاة يحللون (ما أفعل) هذا إلى أصول متعددة بعيدة في جملتها عن معنى التعجب فأكثرهم يجعل (ما) اسماً بمعنى (شيء)، (أفعل) فعلاً ماضياً، والمتعجب منه مفعوله وتقديرًا الكلام في (ما أحسن عبد الله) شيء أحسن عبد الله أي جعل عبد الله حسنًا، ثم نقل إلى معنى التعجب، وامنحي معنى الجعل، ويرى بعضهم أنّ (أفعل) اسم واستدل على ذلك بأنّه قد صغر، والتصغير إنّما هو من خواص الأسماء^(٦٨):

ياما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤلئانكن الضال والسمر^(٦٩)

وبمقارنة جملة التعجب مع الصفة المشبهة ووفقاً لمبدأ تضافر القرائن كقرينة العلامة مع المخالفة يمكن استفادة القيمة الخلفية: ما أحسن زيدا! زيد أحسن وجهاً.

فالأولى فيها معنى التعجب، وأما الثانية فيها مبالغة من ناحيتين؛ وذلك أنّك جعلت الحسن للرجل عموماً، ثم خصّصت وجهه فتكون مدحته مرتين مرة لعموم شخصه ومرة لوجهه^(٧٠).

يذكر د. تمام حسّان في حديثه عن المخالفة: «ونصب الاسم بعد ما أفعل في التعجب وبعد الصفة المشبهة»^(٧١)، وليس المقصود بمقابلة جملة التعجب، وجملة الصفة المشبهة ونصب الاسم في الجملتين لاستفادة قيمة خلفية باختلاف المعاني يستدل في ضوء الخلاف بالاستعانة بقرائن أخرى كالعلامة والصيغة في تعدد الحركات وبيان الموقع الإعرابي للكلمة والتفريق بين الاسم المنصوب بعد فعل التعجب وبعد الصفة المشبهة أو اسم التفضيل.

كم الاستفهامية والخبرية

وهي كناية عن العدد المبهم، تقع على القليل منه والمتوسط والكثير وهي على قسمين:

١- الاستفهامية يبحث بها عن كمية الشيء وتميزها يكون مفرداً منصوباً نحو:

كم رجلاً عندك وكم درهماً لك

وقد يأتي الاسم بعدها جمعاً منصوباً: كم لك غلماناً على معنى الحال.

٢- الخبرة: وتكون بمعنى (كثير) ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير، وسميت خبرة؛ لأنها تحتل الصدق أو الكذب بخلاف الاستفهامية. وتمييزها يكون مفرداً أو جمعاً أو مجروراً نحو: كم رجل أو رجال أكرمت، والإفراد أكثر في المعنى من الجمع^(٧٢).

فإن فصل بين كم الخبرة ومميزها بفعل متعدٍ، وجب الإتيان بـ(من) لئلا يلتبس المميز مع المفعول الفعل نحو قوله تعالى: {كَمْ تَرَكُوا مِنْ جُنُتٍ وَغُيُونٍ} (٧٣).

وخلاصة القول أنهما يتماثلان في كونهما كنايةتين مبهمتين عن معدود مجهول الجنس والمقدار، مبنيين، متماثلين في الإعراب المحلي، وملزمة الصدارة وحاجة كل منهما إلى تمييز، ويختلفان في أن الخبرة مختصة بالماضي ولا تتطلب جواباً وتحتمل الصدق والكذب وغيرها^(٧٤).

ويمكن أن نستفيد قيمة خلافية من الاختلاف في المعنى ومقارنة الجمل التي تبدأ بـ(كم) فضلاً عن الاستغاثة بقرينة التنعيم مثلاً على وفق مبدأ تضافر القرائن، فقد جاء في كتاب سيبويه: «واعلم أن هذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه وهو:

كم عمة لك يا جريز وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري

فإذا قلت: كم عمة، فعلى معنى رُب.

وإذا قلت: كم عمة، فعلى الاستفهام.

وإذا قلت: كم عمة، أوقعت كم الزمان، فقلت: كم يوماً عمة وخالة لك قد حلبت علي عشاري وكم مرة، ونحو ذلك»^(٧٥).

وخلاصة الفكرة في هذه الأبواب كلها أنها تختصر التأويل والتقدير، وتضع علة واحدة وعاملاً واحداً، لتخفف من وطأة التقديرات والتأويلات، واختلاف النحاة فيها. فهي بعد ذلك كله مورداً من موارد التيسير، وإن رفضها بعض النحاة.

الخاتمة

لا يسعني في نهاية المطاف الا أن أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة الموجزة وسأحاول أن أوجزها بالنقاط الآتية:

- ١- الصرف أو الخلاف مقولة كوفية بغدادية، ويرجح د. مهدي المخزومي أنها في الأصل مما تصيده هؤلاء من كلمات الخليل في باب الاستثناء والحال والتمييز مما ذكره سيبويه في كتابه، إذ أشار في ختام هذه الأبواب إلى «أن جميع ما ينصب في هذا الباب على أنه من اسم الأول ولا هو هو»^(٧٦).

الهوامش

- ^١ - ينظر للتفصيل في هذه الفكرة على سبيل المثال:
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، ط٣، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م، ٢٩٣ و ٣٠٦.
- الإعراب على الخلاف في الجملة العربية: د. صاحب أبو جناح، مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية، بغداد، مج١٣، ع٣، خريف ١٩٨٤. ص٧٣-٨٨.
- ظاهرة النصب على الخلاف ومواقف النحاة منها، د. محمد أحمد ادريس ادريسي، مجلة اللغة العربية، ع٥، رجب ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م، ص٤٩-٦٣.
- ^٢ - قضايا نحوية: ١١١-١١٢.
- ^٣ - معاني القرآن: ٢٣٥/١.
- ^٤ - دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: ٧١.
- ^٥ - ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٩٣ و ٣٠٦.
- ^٦ - قضايا نحوية: ١١٤، وقول سيبويه في الكتاب: ٣٦٩/١.
- ^٧ - الكتاب: ٢٧٤/١.
- ^٨ - الكتاب: ٢٧٤/١.
- ^٩ - الكتاب: ٢٧٥/١.
- ^{١٠} - الكتاب: ٢٧٥/١.
- ^{١١} - الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٥/١، مسألة ٢٩.
- ^{١٢} - قضايا نحوية: ١١٥.
- ^{١٣} - الفرقان: ٦٢.
- ^{١٤} - التوبة: ٨٧.
- ^{١٥} - ينظر: المفردات: ٥٠٢، القاموس المحيط: خلف، ٧٤٤-٧٤٦.
- ^{١٦} - ينظر: لسان العرب: ٩١-٩٠/١١.
- ^{١٧} - اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٠.
- ^{١٨} - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٤.
- ^{١٩} - اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٠.
- ^{٢٠} - اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠١.
- ^{٢١} - دلائل الإعجاز: ٦٩.
- ^{٢٢} - سورة الانفال: ٢٧.
- ^{٢٣} - ديوان أبي الاسود الدؤلي: ٤٠٤.
- ^{٢٤} - معاني القرآن: ٣٥/١.
- ^{٢٥} - مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو: ٣٣٧-٣٤٢.
- ^{٢٦} - ينظر: قضايا نحوية: ١١١-١١٢.
- ^{٢٧} - اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦٣.
- ^{٢٨} - سورة يوسف: ١٨.
- ^{٢٩} - سورة الملك: ٣٠.



- ٢٠- اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦٤.
- ٢١- اللغة العربية معناها ومبناها: ١٤٤.
- ٢٢- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠١.
- ٢٣- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٠.
- ٢٤- المفردات في غريب القرآن: ١٤٩ - خص-
- ٢٥- ينظر في تفصيل النظرية: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٧٩-٢٦٠، وفي نقدها: نظرية القرائن في التحليل النحوي: خالد عبد الكريم بسندي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، ٢٤، ٢٠٠٧م، ١٣٧-١٨٥.
- ٢٦- القاموس المحيط: قرن ١١٢٨.
- ٢٧- المفردات: قرن، ٤٠١.
- ٢٨- الزخرف: ٥٣.
- ٢٩- فصلت: ٢٥.
- ٣٠- ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ٢٠٠٤م، مادة قرن، ص ٧٣٠.
- ٣١- التعريفات: ١٤٣.
- ٣٢- اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٢.
- ٣٣- اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٩.
- ٣٤- دلائل الاعجاز: ٦٥.
- ٣٥- اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩١.
- ٣٦- اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٢.
- ٣٧- التعريفات: ٢٢.
- ٣٨- التعريفات: ٤٢.
- ٣٩- اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٥.
- ٤٠- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٣.
- ٤١- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٥.
- ٤٢- الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (٢٩)، ١٩٧.
- ٤٣- حاشية الصبان: ١٨٥ / ٣.
- ٤٤- الكتاب: ٣٢٨ / ١.
- ٤٥- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٠.
- ٤٦- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٠. وينظر: شرح ابن عقيل: ٨/٤.
- ٤٧- سورة فاطر: ٣٦.
- ٤٨- شرح الأشموني: ١٤١/٢.
- ٤٩- شرح ابن عقيل: ٩٧ / ٢.
- ٥٠- الحجر: ٣٠- ٣١.
- ٥١- الكتاب: ٣٦٩ / ١.
- ٥٢- الكتاب: ٢٧٥ / ١.
- ٥٣- قضايا نحوية: ١١٦.
- ٥٤- شرح جمل الزجاجي: ١ / ٣١٨.
- ٥٥- شرح ابن عقيل:
- ٥٦- قضايا نحوية: ١١٣.
- ٥٧- شرح الرضي على الكافية: ٣٤١/٢.
- ٥٨- شرح جمل الزجاجي: ٣٢٣/١.
- ٥٩- معاني النحو: ١٥٥/٣.
- ٦٠- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠١.
- ٦١- شرح المفصل: ١٢٥/٤.
- ٦٢- ينظر: مع الهوامع: ٢٥٤/١.
- ٦٣- سورة الدخان: ٢٥.
- ٦٤- النحو الوافي: ٤٣٤/٤.